أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين

د. إياد محمد فياض عماوي

جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين، واستخدم الباحث فيها المنهج الوصفي، كما استخدم أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة من المحامين الشرعيين المكون من (105) محامين، وذلك خلال شهر كانون ثاني 2016، مستخدماً صحيفة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المستوى العام لإسباب ارتفاع نسب الطلاق من وجهة نظر المحامين الشرعيين في فلسطين كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية لجميع مجالات الدراسة إلى (78.16%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجالات كانت على النحو التالي: الأسباب التكنولوجية كانت أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق، حيث بلغت نسبتها (82.88%)، فالأسباب الاجتماعية، فالأسباب الذاتية والنفسية، فالأسباب الدينية، واخيرا الأسباب الاقتصادية، كما أبرزت الدراسة مجموعة توصيات كمقترحات للحد من مشكلة ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين.

Abstract:

This study seeks to identify the reasons which cause the high divorce rates in Palestine from the immigrant lawyers, viewpoint in some northern districts of Palestine, the study used the descriptive method, and the researcher used a comprehensive survey style of the community study of lawyers component of (105) lawyers, during the month of January 2016, using the questionnaire as a tool to collect information related to the study. The findings: found that the overall level of the reasons for the high divorce rates in the view of immigrants lawyers in Palestine was high, and the total score for all areas of study (78.16%), and that the main reasons for the high divorce rates depending on the areas were as follows: the technological reasons (IT), which was the most important reason for the high divorce rates, (82.88%), the social reasons, the self and psychological reasons, religious reasons, and finally economic reasons. the study also highlighted a set of recommendations to reduce the problem of high divorce rates in Palestine.

مقدمة:

تعتبر مؤسسة الأسرة أقدم مؤسسة اجتماعية عرفتها البشرية، فهي نظام اجتماعي متكامل وظيفيا مع باقي أنظمة المجتمع، وهي المسؤولة عن تنشئة الفرد وتعليمه المبادئ والقيم الاجتماعية التي توجه سلوكه في المجتمع. ويعتبر الزواج المبني على التفاهم من كلا الطرفين الدعامة الأساسية لهذه الأسرة. لكن بفعل التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي تمر بها فلسطين _كما هو حال معظم دول العالم_ فقد أصبحت تعرف العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ يعتبر الطلاق أحد أهم المشاكلات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني اليوم.

وتعتبر مشكلة الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية على مستوى العالم، وهي من أخطر المشكلات لأنها تؤدي الى تفكك الأسرة وانحراف ابنائها، وزيادة العداوة والبغضاء بين ابناء المجتمع الواحد. وقد شغلت مشكلة الطلاق بال الباحثين المختصين بشؤون الأسرة، نظراً لآثارها الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية والأمنية، فالطلاق يعني استنزافا لمقدرات المجتمع المالية والبنيوية مما يستدعي علاجا شاملا على جميع المستويات المحلية والعربية والاقليمية للوقوف على أسبابها ومعالجتها بكل جدية وصدق.

إن ما يميز القرن الحادي والعشرين، هو التطور المذهل لوسائل الاتصالات والتواصل، وانتشار الهواتف النقالة (الخلوية) في شتى أنحاء العالم على نحو غير مسبوق، مما أحدث تغيرات كبيرة في نمط حياة الإنسان المعاصر في شتى المجالات، فلم تعد الاسباب الكلاسيكية المعروفة للطلاق في مقدمة أسبابه، بل حل مكانها أسباب جديدة بفعل تلك التغيرات، كوسائل الاتصال والتواصل المرتبطة ارتباطا وثيقا بالهواتف النقالة، التي تعتبر من أهم الأدوات التكنولوجية وأكثرها ملازمة للإنسان في حياته اليومية، فلم يعد الهاتف النقال مقتصراً على إجراء المكالمات الهاتفية، بل تعداه، ليستخدم في إرسال واستقبال الرسائل النصية، والرسائل المصورة، وعرض الأفلام، والاتصال بشبكة الإنترنت، وغيرها الكثير من التطبيقات التكنولوجية التي غزت العالم اليوم في المدن والقرى، وفي الدول فقيرها وغنيها على السواء. فالهاتف النقال اليوم في يد الكبير والصغير، ومع مختلف المراحل العمرية، مما يشكل خطورة عارمة على المجتمع بأسره إن لم ينضبط في استخدامه، فالكثير من دول العالم اليوم تتحدث عن نسب مهولة للطلاق فيها، إذ يعتبر العامل التكنولوجي السبب الرئيس لحدوث تلك الطلاقات.

مشكلة الدراسة:

ان التزايد المطرد في نسب الطلاق عالميا، وفي فلسطين محليا، بات يشكل ظاهرة مرضية تستحق العلاج. فقد أظهر التقرير السنوي للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية، ارتفاعا ملحوظا في نسبة الطلاق خلال العام 2013، حيث تم إجراء أكثر من 24 ألف عقد زواج خلال العام، وفي المقابل فقد تم تسجيل ما يقارب خمسة آلاف حجة طلاق، ما يرفع نسبة الطلاق في فلسطين إلى ما

يزيد عن 20%، بزيادة قدرها حوالي 4.5% عن العام 2012 (ديوان قاضي القضاة، 2013)، وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ديسمبر/ 2015 الى ارتفاع وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين بنسبة 6.9% في العام 2014 مقارنة بالعام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)، وهذا يعنى ان نسب الطلاق وصلت الى حوالي 27%. وهي نسبة مرتفعة تحتاج الوقوف عندها لدراستها ووضع توصيات للحد من تفاقمها.

ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته فقد جاءت هذه الدراسة لتجيب عن سؤاله الرئيس:

ما هي أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين؟

ثم الإجابة عن أسئلة فرعية أخرى:

هل توجد فروق إحصائية دالة في أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين تبعا لمتغيرات: المحافظة، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

1. تزايد نسب حالات الطلاق بشكل ملفت للنظر في فلسطين في السنوات الاخيرة.
2. هذه الدراسة هي الأولى التي تبحث في أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجه نظر المحامين الشرعيين، في حدود علم الباحث.
3. إثراء المعرفة النظرية بتقديم مادة علمية على مستوى الوصف لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحاميين الشرعيين، وتقديم توصيات للحد من المشكلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. معرفة أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحاميين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين، من خلال تقديم وصف تحليلي لها.
2. معرفة دلالة الفروق الإحصائية في أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين تبعا لمتغيرات: المحافظة، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص؟
2. تقديم توصيات للحد من مشكلة الطلاق في فلسطين.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المحامين الشرعيين في محافظات: (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، طوباس، سلفيت) في شمال فلسطين. وقد جمعت بياناتها خلال شهر كانون ثاني من عام 2016.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق، ولا يوجد دراسات حول أسباب الطلاق من وجهة نظر المحاميين الشرعيين، ومن الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق: دراسة (زهران وزملائه، 2015)، بعنوان: "أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية"، هدفت الدراسة الى التعرف الى أسباب ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين، من خلال عينة مكونة من (74) مطلقا، و (98) قاضيا. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الاجتماعية والأسرية هي الأكثر شيوعا في ظاهرة الطلاق من وجهة نظر القضاة الشرعيين علما بان السبب الديني كان ضمن هذه الاسباب، يليه الاسباب الشخصية، واخيرا الاسباب الاقتصادية، وأهم الاسباب الاجتماعية والاسرية من وجهة نظر القضاة كانت بالترتيب التدخل السلبي لأهل الزوجين في حياتهما، والتقصير في تأدية الرجل لحقوق الزوجة واحتياجاتها، التقصير في تأدية الزوجة لحقوق الزوج، والزواج من أخرى، وقلة الالتزام الديني من قبل أحد الطرفين، وفيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية فان أهم سبب هو وجود سلوكيات سيئة عند أحد الطرفين، والغضب وحدة المزاج، وضعف شخصية أحد الزوجين، وشك احد الزوجين في الآخر، واهم الاسباب الاقتصادية: تقصير الرجل في النفقة على الزوجة والبيت، وإهدار المرأة لمال زوجها.

ودراسة (الشعوبي،2013)، بعنوان: "أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت: دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت"، استمارة الدراسة وزعت على 117 فردا من المطلقين والمطلقات، وأشارت النتائج أن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في إحداث الطلاق، والخلافات العائلية تأتي في مقدمة أسباب الطلاق يليها سبب سوء التفاهم مع الشريك.

ودراسة (بوتلي وطيطي، 2012)، بعنوان: "أسباب ارتفاع إحصائيات الطلاق بولاية ورقلة"، تكونت عينة الدراسة من 60 مطلقا ومطلقة، واستعانت الباحثتان بعدد من المحامين، وأشار النتائج الى أن أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري متداخلة ومتشابكة يصعب فصل بعضها عن بعض، ويعتبر العامل الاقتصادي من أهم الأسباب المؤدية للطلاق، لان أزمة السكن تدفع بالأزواج الجدد للسكن مع أهل الزوج مما يحرم الزوجين فرصة الاستقلال ويعطي الأهل فرصة للتدخل في حياتهم الخاصة، مما يؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية ومن ثم الطلاق.

ودراسة (الخضر،2012)، بعنوان: "أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات"، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية من المطلقات في المجتمع الكويتي بلغت 242 مطلقة، وقد أرجعت الدراسة أسباب الطلاق الرئيسة إلى: تدخل الأهل، وسوء المعاملة، وعدم تحمل مسؤولية الأسرة وإهمالها، والمشكلات المادية، والخيانة الزوجية، وعدم توفر المسكن المستقل.

ودراسة (الغنيمي، 2006)، بعنوان: " أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة"، وقد أجريت الدراسة على مجموعة بؤرية قوامها 12 مطلقة من مدينة غزة، وأهم النتائج التي توصلت

اليها الدراسة فيما يخص أسباب الطلاق: الاختيار العائلي وعدم إعطاء الفتاة الحرية في اختيار شريك حياتها، والزواج المبكر للفتيات، وتدخل الاهل في حياة الازواج، والسكن المشترك مع عائلة الزوج.

ودراسة (الجلابنة، 2006)، بعنوان: "ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون: الأسباب والآثار"، عينة الدراسة عددها (226) مطلق ومطلقة، منهم 113 ذكور، 113 اناث. أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كأسباب للطلاق هي: تدخل الوالد/الوالدة، وكثرة استشارة الاهل في الخلافات، والجهل في الحياة الزوجية، وقصر فترة الخطوبة.

ودراسة (الغذامي، 2005)، بعنوان: "العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة على استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية". وقد حددت الدراسة أهم العوامل المسببة للطلاق في: عدم قدرة الزوجين على تحمل أعباء الحياة الزوجية، وعدم تدريبهما على إدارة الأسرة، إضافة إلى الظروف الأسرية التي عاشها الزوجان قبل الزواج، وتدخل الأهل، وتأثير الأصدقاء، وعدم تفهم الزوجين لاحتياجات بعضهم البعض، وانشغال الزوجين بأمورهم الشخصية على حساب الحياة الزوجية.

ودراسة (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2003)، بعنوان: الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظات غزة، تكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الطلاق استنادا لسجلات المحاكم الشرعية في قطاع غزة للعام 2002 والبالغ عددهم 1432، وقد تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة بنسبة 25.5% من مجتمع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق في الأسرة الفلسطينية تمثل في تدخل الأهل في حياة الزوجين، وعدم مشاركة الأبناء والبنات بشكل حقيقي في اختيار شريك او شريكة المستقبل، وكذلك العادات الاجتماعية السائدة في تشجيع زواج الأقارب وفي طرق الخطبة التقليدية.

ودراسة (المالكي، 2001)، بعنوان: "ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة أسبابه واتجاهاته- مخاطره وحلوله"، العينة بلغ عددها 310 مطلقة من أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يخص اسباب الطلاق: ان سوء العشرة هو السبب المباشر للطلاق، يليه ضعف الامكانات المادية، وعدم انفاق الزوج على منزله.

جميع الدراسات العربية التي تناولت أسباب الطلاق لم تشر الى الأسباب التكنولوجية (المعلوماتية) كأسباب رئيسة لحدوث الطلاق رغم ان الكثير من التصريحات الصحفية للقضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية أشارت الى ان مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر السبب المباشر لارتفاع نسب الطلاق، الا ان هناك العديد من الدراسات الاجنبية التي اشارت الى الاسباب التكنولوجية كأسباب رئيسة لحدوث الطلاق، كدراسة (Saleh and Mukhtar, 2015)، بعنوان: "وسائل التواصل الاجتماعي والطلاق: دراسة حالة مدينة دوتسي في ولاية جيجاوا النيجيرية"، هدفت الدراسة الى معرفة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقة الزوجية، عينة الدراسة الطبقية تكونت من

140 شخص، وأهم النتائج التي اشارت اليها الدراسة، أن غالبية المستطلعة آرائهم يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفيسبوك تؤدي الى الطلاق.

ودراسة (Russell,2014)، بعنوان: "أثر استخدام تويتر على العلاقة بين الخيانة والطلاق"، هدفت الدراسة الى التعرف على الاثر السلبي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتحديدا تويتر على العلاقات الشخصية، واستخدمت الدراسة استبيان وزع عبر شبكة الانترنت على 581 شخص من مستعملي تويتر، تراوحت اعمارهم بين 18-67 سنة، وأشارت النتائج إلى أن الاستخدام النشط لتويتر من قبل الأزواج يؤدي الى التوتر والصراع في العلاقة الزوجية مما يؤدي الى الطلاق.

الاطار النظري:

يعرف الطلاق لغة بأنه حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته (الكبيسي، 1977، 19). ويعرف الفقهاء الطلاق اصطلاحا بقولهم انه: رفع قيد الزواج الصحيح في الحال او في المال بلفظ يفيد ذلك صراحه او كناية او بما يقوم مقام اللفظ من الكتابة والإشارة (الدوس، 2010، 20)، ويعرفه الصابوني بأنه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى"(الصابوني، 1983، 216)، ويعرف الطلاق ايضا بالقول "هو أن يقطع الزوج علاقة الزوجية بينه وبين امرأته، ويطلق سراحها من قيد زوجيته. (التقرير الفقهي، 2003، 3)، ويعرف ايضا بانه "رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص، سواء كان هذا اللفظ مخصوصا منطوقاً مكتوبا أو مشار إليه (حسين، 2004، 12)، ويعرف كذلك بانه "حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه بالحال أو المال (شلبي، 1983، 471). ويعرف الطلاق اجتماعيا بانه "انحلال الزواج القائم الذي يكون فيه الزوجين على قيد الحياة لكنهما احرار في زواجهما مرة ثانية" (العمر، 2000، 199).

ويرى د. معن خليل عمر ان هناك حالات طلاق غير معلنة في المجتمع منها: "الطلاق العاطفي" الذي يعني عدم وجود تفاعل وجداني ومشاعري بين الزوجين او وجوده عند طرف وغيابه عند الآخر. وهناك "الطلاق الجنسي" الذي قد يقع بين الزوجين والزواج بينهما قائم حيث لا تحصل استجابة جنسية عند كلا الطرفين بل عند طرف واحد والآخر غير مستجيب. واخيرا "الطلاق النفسي" الذي يعني عدم تقبل ورفض احد الزوجين للأخر لان زواجهم حصل لتحقيق مصالح اسرية او مالية، وهذا لا يولد الاعجاب النفسي والتقبل من احدهما للآخر وهما على قيد الزواج. وقد تحصل هذه الحالات من الطلاقات غير المعلنة، والزواج بين الزوجين قائم وقد لا يصلان الى مرحلة الطلاق القانوني العلني، بمعنى ان يستمران على زواجهما حتى الوفاة (عمر، 1994، 237).

الاتجاهات المفسرة لأسباب ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع تعزوه لواحد من اتجاهين: الأول: سهولة الإجراءات القانونية التي يتم بها الطلاق الأمر الذي سهل هذه العملية، فالكثير من القضاة

يرون أن تعقيد إجراءات الطلاق يقلل من حدوثه بينما تسهيل الاجراءات يشجع الزوجين على ممارسته. والثاني: ارتفاع توقعات الزوجين من العلاقة الزوجية، واختلاف نظرتهم للزواج عن نظرة آبائهم واجدادهم، وكثرة الضغوط الأسرية، والخلافات الزوجية، لأن الناس أصبحوا عمليين أكثر في نظرتهم للزواج (Browne,1998).

النظريات المفسرة لأسباب الطلاق:

أولا: النظرية الوظيفية: يرى أصحاب هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات التي يسعى إلى إشباعها عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، واستمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤدي لإشباع هذه الاحتياجات وإذا فقد هذا الجزء وظيفته انتهى وزال. فإذا لم يستطيع الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الأفراد مثل: تحقيق الاستقرار العاطفي والوجداني والإنجاب والإشباع الجنسي والحصول على الاستقرار الاجتماعي. فأن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وأنهاء الزواج.

ثانياَ: النظرية البنائية الوظيفية: يرى أصحاب هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن وتماسك واعتماد متبادل بين الأجزاء وأن لكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء، والأسرة وفقا لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي لها عدة وظائف هامة تساعد على استمرار المجتمع، لذا فإن حدوث الطلاق يعني وجود خلل في النظم الاجتماعية، وأي خلل في هذه النظم كوجود البطالة أو ضعف الوازع الديني وعدم الاستقرار السياسي وغيرها ينعكس على الأسرة ويؤثر على ظاهرة الطلاق.

ثالثاً: النظرية التفاعلية الرمزية: يرى أصحاب هذه النظرية انه لا يوجد أسرتين متشابهتين لدرجة التطابق، وأن كل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة لأخرى، لذلك نجد أن كل علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجين من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما والعكس صحيح وكلما كانت الرموز والمعاني متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما قد يؤدي إلى الطلاق.

رابعاً النظرية التبادلية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الأفراد يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات تبادلية يسعون من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل خسائر ممكنة. فالمرأة عندما تقرر الزواج ترى ماذا ستكسب؟ وماذا ستخسر؟ فتوافق إذا كانت المكاسب أكثر من الخسائر. وعندما تتعذر الحياة الزوجية بين الطرفين وتصبح الحياة مليئة بالمشكلات والمشاحنات فإن المرأة تحاول أن تحسب مقدار الخسائر والمكاسب الناتجة عن الطلاق، فإذا أحست أن المكاسب من الطلاق أكثر من الخسائر فأنها تتخذ قراراً بالطلاق، وان كانت الخسائر أكثر من المكاسب فإنها ستستمر في الحياة الزوجية (الخطيب، 2011، 219-220).

الاطار العملي للدراسة:

أولاً : منهج الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، كمنهجية مناسبة لموضوع الدراسة، اما المعالجة الإحصائية فقد قام الباحث باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك من خلال تطبيق المعالجات الإحصائية الوصفية والتحليلية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. اختبار (ت) لمجموعتين مستقتلين (T-test). اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

ثانيا: مجتمع الدراسة:

نظرا لافتقار وثيقة الطلاق الفلسطينية على بند يشير إلى سبب الطلاق، فان الباحث جمع البيانات عن أسباب الطلاق من أكثر فئة اطلاعا على أسبابه، الا وهي المحاميين الشرعيين. وعليه فقد تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين والبالغ عددهم (105) محامين استنادا إلى المحاكم الشرعية في المحافظات التي تم إجراء الدراسة عليها، وهم موزعين تبعا لمتغيرات الدراسة المستقلة على نحو ما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) - توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات	المستوى	العدد	النسبة المئوية
المحافظة	طولكرم	26	24.8
	نابلس	34	32.4
	جنين	24	22.9
	قلقيلية	10	9.5
	سلفيت	5	4.8
	طوباس	6	5.7
الجنس	ذكر	49	46.7
	أنثى	56	53.3
العمر	أقل من 25	27	25
	35-25	36	34.3
	45-36	18	17.1
	46 فأكثر	24	22.9
الحالة الاجتماعية	أعزب	39	37.1
	متزوج	63	60
	أرمل	1	1
	مطلق	2	1.9
سنوات الخبرة	3-1	40	38.1

	6-4	23	21.9
	10-7	13	12.4
	11 فأكثر	29	27.6
المؤهل العلمي	بكالوريوس	77	73.3
	ماجستير فأعلى	28	26.7
التخصص	حقوق	49	46.7
	شريعة	31	29.5
	حقوق وشريعة	25	23.8

ثالثا: أداة الدراسة:

بعد مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بأسباب الطلاق، أعد الباحث أداة لمعرفة أسباب الطلاق، وقد تكونت الأداة – في صورتها المبدئية- من (62) فقرة، موزعة على خمس محاور هي: الأسباب الدينية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الذاتية والنفسية، والأسباب التكنولوجية، واعتمد في الأداة طريقة ليكرت لتحديد مدى الاستجابة، بحيث يطلب في كل فقرة الإجابة بإحدى البدائل الخمسة التالية: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة)، وتمنح استجابة المبحوث تبعا لهذا السلم درجة تتراوح بين (5-1). وبعد عرض الاداة على مجموعة من المحكمين أضيفت ثمان فقرات، لتصبح في صورتها النهائية (70) فقرة، وتتراوح الدرجة الكلية على هذه الأداة بين (70-350) درجة، تشير الدرجة المرتفعة الى المستوى المرتفع لأسباب الطلاق، وتشير الدرجة المنخفضة إلى المستوى المنخفض لأسباب الطلاق، ولتقييم مستوى السبب استخدم المعيار النسبي التالي: أقل من 50% مستوى السبب منخفض جداً، 50- 59.9% مستوى السبب منخفض، 60-69.9% مستوى السبب متوسط، 70- 79.9% مستوى السبب مرتفع، 80% فأكثر مستوى السبب مرتفع جداً .

صدق الأداة وثباتها: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وبناء على ملاحظاتهم تم إخراج الاداة (الاستبانة) بشكل النهائي. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام ثبات الاتساق الداخلي لفقرات الأداة باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمة الثبات على الفقرات (0.92)، وعلى المجالات (0.778)، وقد اعتبر الباحث مؤشرات الصدق والثبات هذه مقبولة ومناسبة لغرض الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين؟

للإجابة على هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة، والدرجة الكلية لكل مجال، والدرجة الكلية للأداة بجميع فقراتها، واعتمد المعيار النسبي التقييمي المحدد في أداة الدراسة لتفسير النتائج لكل مجال على نحو ما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (2) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لإسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجالات الدراسة

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	5	الأسباب التكنولوجية	4.14	0.79	82.88	مرتفع جدا
2	2	الأسباب الاجتماعية	3.93	0.57	78.61	مرتفع
3	4	الأسباب الذاتية والنفسية	3.82	0.54	76.39	مرتفع
4	1	الأسباب الدينية	3.74	0.52	74.76	مرتفع
5	3	الأسباب الاقتصادية	3.70	0.58	73.97	مرتفع
الدرجة الكلية للمجالات			3.91	0.39	78.16	مرتفع

يوضح جدول (2) أن المستوى العام لإسباب ارتفاع نسب الطلاق من وجهة نظر المحامين الشرعيين في فلسطين كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية لجميع مجالات الدراسة إلى (78.16%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجالات كانت على النحو التالي: الأسباب التكنولوجية، فالأسباب الاجتماعية، فالأسباب الذاتية والنفسية، فالأسباب الدينية، واخيرا الأسباب الاقتصادية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Saleh and Mukhtar, 2015)، ودراسة (Russell,2014). وتختلف مع دراسة (بوتلي، وطيطي، 2012)، التي أشارت إلى أن العامل الاقتصادي من أهم الأسباب المؤدية للطلاق. كما وتتعارض مع دراسة (المالكي، 2001)، التي أشارت أن سوء العشرة هو السبب المباشر للطلاق (ذاتي)، يليه ضعف الامكانات المادية، وعدم انفاق الزوج على منزله (اقتصادي).

جدول (3) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لإسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الدينية

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	2	عدم الالتزام بالقيم الدينية	4.33	0.90	86.67	مرتفع جدا
2	3	غياب حملات التوعية الدينية حول الحياة الزوجية	4.31	0.80	86.29	مرتفع جدا
3	1	ضعف الوازع الديني	4.22	1.00	84.38	مرتفع جدا

4	5	الاختلاط والانفتاح بين الشباب والبنات	4.09	1.15	81.71	مرتفع جدا
5	4	غياب الدور الفاعل والإيجابي لرجال الدين	3.94	0.99	78.86	مرتفع
6	8	تعدد الزوجات	3.21	1.23	64.19	متوسط
7	7	العين والحسد	2.90	1.19	58.10	منخفض
8	6	اعمال السحر (سحر التفريق)	2.90	1.19	57.90	منخفض
الدرجة الكلية للمجال			3.74	0.52	74.76	مرتفع

يوضح جدول (3) أن المستوى العام لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الدينية كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية إلى (74.62%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجال الديني كان عدم الالتزام بالقيم الدينية، وأقل الأسباب كان اعمال السحر(سحر التفريق، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (زهران وزملائه، 2015).

جدول (4) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لإسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الاجتماعية

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	20	جهل الازواج بالحقوق والواجبات المتعلقة بالحياة الزوجية	4.38	0.68	87.62	مرتفع جدا
2	9	التسرع في قرار الزواج	4.31	0.82	86.29	مرتفع جدا
3	14	المشكلات السلوكية لاحد الزوجين .. كالزنا والادمان	4.30	1.04	86.10	مرتفع جدا
4	18	غياب الدور التوجيهي للآباء والامهات	4.25	0.72	84.95	مرتفع جدا
5	13	السكن مع عائلة الزوج	3.98	1.10	79.62	مرتفع
6	15	عدم التزام احد الزوجين بالقيم والعادات الاجتماعية	3.89	1.06	77.71	مرتفع
7	19	غياب الدور الفاعل لمكاتب التوجيه والارشاد الاسري	3.89	0.89	77.71	مرتفع
8	21	اختلاف ثقافة أسرة الزوج عن ثقافة أسرة الزوجة	3.88	1.03	77.52	مرتفع
9	11	الزواج المبكر	3.81	1.19	76.19	مرتفع
10	16	الحرية الزائدة للأزواج	3.80	1.16	76.00	مرتفع
11	12	زواج الأقارب	3.64	1.20	72.95	مرتفع
12	17	النميمة الزائدة للزوجة	3.62	1.15	72.38	مرتفع
13	10	قصر المدة الزمنية لمرحلة الخطوبة	3.34	1.21	66.86	متوسط
الدرجة الكلية للمجال			3.93	0.46	78.61	مرتفع

يوضح جدول (4) أن المستوى العام لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الاجتماعية كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية إلى (78.61%)، وأن أهم الأسباب

لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجال الاجتماعي كانت جهل الازواج بالحقوق والواجبات المتعلقة بالحياة الزوجية، وأقل الأسباب كان قصر المدة الزمنية لمرحلة الخطوبة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (الشعوبي،2013)، و (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2003)، و (الغذامي، 2005)، و (الغنيمي، 2006).

جدول (5) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لإسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الاقتصادية

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	23	بطالة الزوج عن العمل	4.16	0.79	83.24	مرتفع جدا
2	34	عدم وجود مسكن مستقل	4.12	0.86	82.48	مرتفع جدا
3	24	عدم انفاق الزوج على الزوجة	4.06	0.89	81.14	مرتفع جدا
4	25	بخل الزوج وتقتيره على زوجته وأبنائه	4.04	1.03	80.76	مرتفع جدا
5	22	قلة الموارد المالية للزوج	3.98	0.99	79.62	مرتفع
6	29	طمع الزوج في راتب الزوجة أو ميراثها	3.80	1.07	76.00	مرتفع
7	26	تراكم الديون على الزوج بسبب الاسراف في الاستهلاك	3.75	1.06	75.05	مرتفع
8	28	تراكم الديون على الزوج بسبب الاسراف في مراسم الزواج	3.74	1.00	74.86	مرتفع
9	27	تراكم الديون على الزوج بسبب المشابهة في الاستهلاك	3.56	1.07	71.24	مرتفع
10	30	تبذير الزوجة في مال زوجها	3.53	1.03	70.67	مرتفع
11	35	عدم وجود مدخل مستقل للسكن	3.50	1.15	70.10	مرتفع
12	32	اختلاف المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج عن المستوى الاقتصادي لزوجها	3.38	1.10	67.62	متوسط
13	33	الاستقلال المالي للزوجة ما يغنيها عن الاخرين في حال الطلاق	3.38	1.03	67.62	متوسط
14	31	خروج الزوجة للعمل خارج المنزل	2.76	1.21	55.24	منخفض
الدرجة الكلية للمجال			3.70	0.58	73.97	مرتفع

يوضح جدول (5) أن المستوى العام لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الاقتصادية كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية إلى (73.97%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجال الاقتصادي كان بطالة الزوج عن العمل، وأقل الأسباب كان خروج

الزوجة للعمل خارج المنزل، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (الشعوبي،2013)، و (بوتلي، وطيطي، 2012)، و (الخضر،2012)، و (الغنيمي، 2006)، و (المالكي، 2001).

جدول (6) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لإسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الذاتية والنفسية

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	41	خيانة أحد الزوجين للآخر	4.41	0.94	88.19	مرتفع جدا
2	40	استخدام العنف من قبل الزوج تجاه الزوجة	4.29	0.88	85.71	مرتفع جدا
3	56	خضوع الزوج لأهله وتدخلهم في حياته	4.19	0.90	83.81	مرتفع جدا
4	55	خضوع الزوجة لأهلها وتدخلهم في حياتها	4.16	0.97	83.24	مرتفع جدا
5	61	وقوع احد الزوجين بحب جديد خارج الزواج	4.13	0.93	82.67	مرتفع جدا
6	37	عدم التوافق العاطفي	4.12	0.83	82.48	مرتفع جدا
7	46	اهمال أحد الزوجين للآخر	4.04	0.85	80.76	مرتفع جدا
8	50	غياب الزوج لفترات زمنية طويلة عن المنزل	3.99	1.01	79.81	مرتفع
9	52	ضعف شخصية الزوج	3.98	0.96	79.62	مرتفع
10	36	عدم التوافق الجنسي	3.97	0.86	79.43	مرتفع
11	59	عدم تقدير الحياة الزوجية من احد الزوجين او كليهما	3.94	1.03	78.86	مرتفع
12	47	عدم طاعة الزوجة لزوجها	3.90	1.04	78.10	مرتفع
13	58	اهمال الزوجة شؤون منزلها	3.90	1.03	77.90	مرتفع
14	43	كذب أحد الزوجين على الآخر	3.89	1.03	77.71	مرتفع
15	49	الشك من أحد الزوجين	3.87	1.02	77.33	مرتفع
16	62	ارتباط الزوجة بعلاقة عاطفية قبل الزواج	3.81	1.12	76.19	مرتفع
17	44	عدم احترام أحد الزوجين لأهل الآخر	3.79	1.00	75.81	مرتفع
18	38	عدم انجاب الاطفال	3.76	1.08	75.24	مرتفع
19	60	حرمان الزوجة من الاتصال باهلها	3.71	1.08	74.29	مرتفع
20	51	سهر الزوج خارج المنزل	3.70	1.07	74.10	مرتفع
21	54	تحيز الزوج الى أمه واخواته	3.70	1.15	73.90	مرتفع
22	48	الغيرة من أحد الزوجين	3.56	1.18	71.24	مرتفع
23	57	اختلاف المستوى الفكري والتعليمي للزوجين	3.55	1.11	71.05	مرتفع
24	53	عدم التجانس بين الزوجين من حيث العمر	3.43	1.18	68.57	متوسط
25	42	مرض أحد الزوجين مرضا مزمنا	3.15	1.20	63.05	متوسط

26	45	التمارض من قبل الزوجة	3.14	1.14	62.86	متوسط
27	39	انجاب البنات فقط	3.10	1.26	62.10	متوسط
الدرجة الكلية للمجال			3.82	0.54	76.39	**مرتفع**

يوضح جدول (6) أن المستوى العام لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب الذاتية والنفسية كان مرتفعا، حيث وصلت الدرجة الكلية إلى (76.39%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجال الذاتي النفسي كان خيانة أحد الزوجين للآخر، وأقل الأسباب كان انجاب البنات فقط، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2003)، و(الخضر،2012)، و(الغذامي، 2005)، و(الغنيمي، 2006)، و (الجلابنة، 2006).

جدول (7) - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقييم النسبي لاستجابات المحاميين الشرعيين لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب التكنولوجية

الرقم التسلسلي	الرقم بالاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المعيار التقييمي
1	64	الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت	4.45	0.96	88.95	مرتفع جدا
2	65	الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي وانقطاع التواصل بين الزوجين	4.34	0.97	86.86	مرتفع جدا
3	68	الصور غير الواقعية للحياة الزوجية في الكثير من وسائل الاعلام	4.24	1.01	84.76	مرتفع جدا
4	67	الدور السلبي لوسائل الاعلام	4.13	1.07	82.67	مرتفع جدا
5	66	الهواتف الخلوية الذكية	4.10	1.07	82.10	مرتفع جدا
6	70	المسلسلات والافلام الاجنبية المدبلجة	4.09	1.07	81.71	مرتفع جدا
7	69	المسلسلات والافلام العربية	4.06	1.05	81.14	مرتفع جدا
8	63	تعرف الزوجين على بعض عبر مواقع التواصل الاجتماعي	3.84	1.15	76.76	مرتفع
الدرجة الكلية للمجال			4.14	0.79	82.88	**مرتفع جدا**

يوضح جدول (7) أن المستوى العام لأسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمجال الأسباب التكنولوجية كان مرتفعا جدا، وهو أعلى مجالات الدراسة، حيث وصلت الدرجة الكلية إلى (82.88%)، وأن أهم الأسباب لارتفاع نسب الطلاق تبعا للمجال التكنولوجي كان الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت، وأقل الأسباب كان تعرف الزوجين على بعض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Saleh and Mukhtar, 2015)، ودراسة (Russell,2014).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق إحصائية دالة في أسباب ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين من وجهة نظر المحامين الشرعيين في بعض محافظات شمال فلسطين تبعا لمتغيرات الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحاميين الشرعيين على الاستبانة، تبعا لمتغيرات: المحافظة، العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، التخصص، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (8) - نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحاميين الشرعيين على أداة الدراسة تبعا لمتغير المحافظة

مصدر التباين	مجموع مربع الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	00.491	5	0.098	0.643	0.668
داخل المجموعات	15.126	99	0.153		
المجموع	15.617	104			

يوضح جدول(8) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير المحافظة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ظروف المحافظات المدروسة متشابهة، اضافة الى ان المحامين يتعاملون مع جميع قضايا الطلاق من مختلف التجمعات السكنية في المحافظة التي يسكنون فيها.

جدول (9) - نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعا لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع مربع الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.005	3	0.002	0.010	0.999
داخل المجموعات	15.612	101	0.155		
المجموع	15.617	104			

يوضح جدول (9) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير العمر. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أسباب الطلاق باتت واضحة جلية أمام فئة المحامين بغض النظر عن اعمارهم فهم يبدون رأيا مهنيا لأسباب الطلاق مبنيا على مشاهدات واقعية بعيدا عن الذاتية ذات الصلة بالعمر الذي يعيشونه.

جدول (10) - نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع مربع الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.752	3	0.251	1.703	0.171
داخل المجموعات	14.865	101	0.147		
المجموع	15.617	104	.		

يوضح جدول (10) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أسباب الطلاق هي نفسها بالنسبة للمحامين بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية، فهم يبدون رأيا مهنيا لأسباب الطلاق مبنيا على مشاهدات واقعية يعيشونها من خلال القضايا التي يترافعون بها امام المحاكم بعيدا عن حالتهم الاجتماعية.

جدول (11) - نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع مربع الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.024	3	0.008	0.051	0.985
داخل المجموعات	15.593	101	0.154		
المجموع	15.617	104			

يوضح جدول (11) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير سنوات الخبرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أسباب الطلاق هي نفسها بالنسبة للمحامين بغض النظر عن سنوات خبرتهم، فأسباب الطلاق متغيرة، وتفرض نفسها واقعا يعيشه المحامون يوميا في مرافعاتهم أمام المحاكم الشرعية بغض النظر عن سنوات خبرتهم.

جدول (12) -نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعا لمتغير التخصص

المجال	مصدر التباين	مجموع مربع الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
جميع المجالات	بين المجموعات	0.117	2	0.058	0.384	0.682
	داخل المجموعات	15.500	102	0.152		
	المجموع	15.617	104			

يوضح جدول (12) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير التخصص. تبدو هذه النتيجة غير منطقية، لأن التخصصين مختلفين اختلافا كبيراً، الا انه يمكن تفسير هذه النتيجة بان المحامين الشرعيين باختلاف تخصصاتهم يخضعون لامتحان خاص بالأحوال الشخصية والمحاماة الشرعية في ديوان قاضي القضاة، أي أن المحامين النظاميين الممارسين للمحاماة الشرعية مرجعيتهم قانون الاحوال الشخصية الفلسطيني، لهذا لم يكن هناك اختلاف بينهم في أسباب الطلاق.

لاستكمال الإجابة عن السؤال الثاني، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المحامين الشرعيين على أداة الدراسة تبعا لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، كما استخدم اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين هذه المتوسطات، فكانت النتائج على نحو ما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول (13) - نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين استجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

ذكر		أنثى		(ت)	الدلالة
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
3.9195	3.8980	0.43976	0.33904	0.283	0.777

يوضح جدول (13) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير الجنس. تبدو هذه النتيجة غير منطقية، وغير منسجمة مع ما تبديه الاناث من أسباب للطلاق مغايرة للأسباب التي يبديها الذكور، الا انه يمكن تفسير هذه النتيجة بان المحامين ذكورا واناثا يتحدثون عن اسباب الطلاق بموضوعية ومهنية من خلال مشاهداتهم للقضايا التي يترافعون بها امام المحاكم الشرعية، لهذا لم يكن هناك اختلاف بين الجنسين في أسباب الطلاق.

جدول (14) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين استجابات المبحوثين على أداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

بكالوريوس		ماجستير فاكثر		(ت)	الدلالة
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
3.8846	3.9725	0.40670	0.32703	1.028	0.306

يوضح جدول (13) عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المحامين الشرعيين فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع نسب الطلاق في فلسطين تبعا لمتغير المؤهل العلمي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان المحامين يتحدثون عن اسباب الطلاق بموضوعية

ومهنية من خلال مشاهداتهم للقضايا التي يترافعون بها امام المحاكم الشرعية، وليس من خلال الكم لما تعلموه في الجامعة، لهذا لم يكن هناك اختلاف بين من يحملون مؤهل بكالوريوس ومن يحملون مؤهل ماجستير فأعلى في أسباب ارتفاع نسب الطلاق.

التوصيات والمقترحات:

1. على مؤسسات المجتمع المدني توجيه الشباب والكبار الى ضرورة الاستخدام السليم لوسائل التواصل الاجتماعي، للحفاظ على المبادئ الأخلاقية.

2. إعلاء قيم الأسرة والتنشئة الاجتماعية، والوعي بحدود الإمكانات المادية للأسرة، والوعي الاستهلاكي، وتحقيق التوازن بين الموارد والمستهلك، في مناهج التعليم، ووسائل الإعلام.

3. تفعيل دور وزارة الاعلام من خلال بث حلقات تلفزيونية توضح طبيعة العلاقة بين الازواج واثر الخلافات الأسرية على العلاقة الزوجية والاطفال.

4. تفعيل دور وزارة التربية والتعليم من خلال وضع منهاج خاص بالعلاقات الزوجية بشكل متدرج في المدارس على ان تتناسب المادة العلمية المطروحة مع المرحلة العمرية.

5. تفعيل دور الجامعات والمعاهد العلمية، بتشجيع نشر الدراسات العلمية ذات الصلة، كما ويتوقع منها طرح مساقات اجبارية متقدمة تركز على الحياة الزوجية بحقوقها وواجباتها.

6. ضرورة العمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في إجراءات الزواج من تحرٍ عن طرفي الزواج، والتعارف الصحيح، قبل عقد القران.

7. استثمار التجارب الأسرية من حالات الزواج الناجحة التي استمرت أعواماً طويلة، وحث مؤسسات المجتمع المدني على تعميم تلك الحالات.

8. تطوير وتوسيع مكاتب الارشاد الأسري في المحاكم الشرعية بحيث تشمل فريق متكامل ومؤهل من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للعمل مع حالات الطلاق الموجودة في المحاكم.

9. إقرار دورة تأهيلية اجبارية (رخصة زواج) - تركز على الحياة الزوجية من حيث: الحقوق والواجبات، وأهداف الأسرة، والتخطيط للحياة الزوجية، وفهم نفسية شريك الحياة، وطرق زيادة حب كل طرف للطرف الآخر، وإدارة المشكلات الأسرية، والمسئوليات، والميزانية- للذكور والاناث المقبلين على الزواج بحيث يكون اجتيازها شرطا اساسيا لإجراء عقد الزواج.

10. اعادة النظر في تشريعات الطلاق لدى المحاكم الشرعية.

11. فرض رسوم مرتفعة على الطلاق اذا لم يكن هناك اسباب وجيهة ومقنعة لدى هيئة المحكمة.

12. فرض فترة طويلة على المطلقين لا يسمح لهما بالزواج خلالها مرة ثانية.

*** قائمة المراجع :**

أولا: المراجع العربية:

1. الجلابنة، محمد (2006): ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون: الأسباب والآثار. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الدراسات العليا، أربد، الأردن.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015): الفلسطينيون في نهاية 2015. رام الله، فلسطين.

3. حسين، أحمد (2004): أحكام الأسرة في الاسلام: الطلاق، الخلع، وحقوق الأولاد، نفقة الأقارب وفقا لأحداث التشريعات القانونية. دار الجامعة الجديدة للنشر، (د.م).

4. الخضر ، يحيى (2012): أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 5، عدد 3 ، ص330-341.

5. الخطيب، سلوى (2011): نظرة في علم الاجتماع الأسري. مكتبة الشقري، الرياض، ط2.

6. الدوس، رسميه (2010): دعوى التعويض عن الطلاق التعسفي في الفقه الاسلامي، دار قنديل. عمان، الأردن.

7. ديوان قاضي القضاة (2013): التقرير الاحصائي السنوي لأعمال المحاكم الشرعية 2013. قسم الاحصاء، دائرة العلاقات العامة.

8. الرديعان، خالد (2008): طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين. مركز بحوث كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

9. زهران، ياسر وزملائه، (2015). أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد الثالث، عدد 11، ص365-393.

10. الشعوبي، فضيلة (2013): أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت: دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر.

11. شلبي، مصطفى (1983): أحكام الأسرة في الإسلام: دراسة المقارنة بين فقه المذاهب السنة والمذهب الجعفري. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط4.

12. الصابوني، عبد الرحمن (1983): نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام. دار الفكر، بيروت، لبنان.

13. عابدين، آمال (2008): الطلاق قبل الدخول وفي السنة الأولى من الزواج الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية. رسالة ماجستير، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.

14. الغذامي، موضي (2005): العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة على استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة في ندوة بعنوان ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، جامعة الملك سعود، مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات، الرياض، السعودية.

15. الغنيمي، زينب (2006): أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة، مركز شؤون المرأة، مطبعة دار الارقم، غزة، فلسطين.

16. الكبيسي، أحمد (1977): الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون. مطبعة عصام، بغداد، العراق.

17. كرادشة، ديمة (2010): أسباب وآثار الطلاق على المرأة المطلقة/ المنفصلة لدى الطوائف المسيحية في الاردن"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية ، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

18. المالكي، عبد الرازق (2001): ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة أسبابه واتجاهاته ومخاطره وحلوله، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات.

19. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (2003): الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظات غزة. سلسلة الدراسات الميدانية رقم (3)، فلسطين.

20. معن، عمر (1994): علم اجتماع الاسرة. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

21. معن، العمر (2000): معجم علم الاجتماع المعاصر. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Browne. Ken (1998): An Introduction to Sociology. Polity Press.

2. Russell B. (2014): The Third Wheel: The Impact of Twitter Use on Relationship Infidelity and Divorce, Cyber psychology, Behavior, and Social Networking, Volume 17, Number 7, pp 425-430.

3. Saleh, M. and Mukhtar, J. (2015): Social Media and Divorce Case Study of Dutse L.G.A. Jigawa State. Journal Of Humanities And Social Science, Volume 20, Issue 5, Ver. II , PP 54-59.